



بيان عن أشغال المجلس الوزاري المنعقد بمراكش تحت رئاسة
صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده
بتاريخ 17 من ذي القعدة 1433 (4 أكتوبر 2012)

*

ا. عرض:

◆ قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا حول التوجهات العامة لمشروع قانون المالية
للسنة المالية 2013.

II. تمت المصادقة من قبل المجلس على مشروع المرسوم والاتفاقيات الدولية التالية:

-مشروع مرسوم:

◆ مشروع مرسوم رقم 2-12-360 يتم بموجبه المرسوم رقم 2-65-046 بتاريخ
6 محرم 1385 (7 ماي 1965) في شأن وضعية الملحقين العسكريين ومساعدتهم
والعسكريين الآخرين المعينين للعمل لديهم.

-اتفاقيات دولية:

اتفاقيات متعددة الأطراف

1. الاتفاقية العربية لنقل نزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية في إطار تنفيذ الأحكام
الجزائية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.
◆ مشروع قانون رقم 74-12 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.
2. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.
◆ مشروع قانون رقم 75-12 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

3. الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، الموقعة بالقاهرة في 21 ديسمبر 2010.

❖ مشروع قانون رقم 12-76 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

4. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، الموقع بنيويورك في 19 ديسمبر 2011.

❖ مشروع قانون رقم 12-59 يوافق بموجبه على البروتوكول المذكور أعلاه.

اتفاقيات ثنائية

5. اتفاق إطار للتعاون الاقتصادي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بلغاريا، الموقع بالرباط في 28 سبتمبر 2010.

❖ مشروع قانون رقم 12-77 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار المذكور أعلاه.

6. اتفاقية للتعاون القضائي في المادتين المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان، الموقعة بباكو في 14 مارس 2011.

❖ مشروع قانون رقم 12-69 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

7. اتفاقية للتعاون القضائي في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان، الموقعة بباكو في 14 مارس 2011.

❖ مشروع قانون رقم 12-70 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

8. اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية أذربيجان، الموقعة بباكو في 14 مارس 2011.

❖ مشروع قانون رقم 12-71 يوافق بموجبه على الاتفاقية المذكورة أعلاه.

III. تعيينات:

تم، تطبيقا لأحكام الفصل 49 من الدستور، بمبادرة من السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة وباقتراح من السيد رئيس الحكومة، تعيين السيد علي فاسي فهري في منصب مدير عام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.